لا يقطع بالنزع باختياره لم يعد تنزيلا لايجاب الشرع منزلة الاكراه
كما يحلف ان يطأها في هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحنث ومنها
لو حلف يمينا فغلظها فوجب عليه بمين وقلنا بوجوب التغليظ حلف وحنث
ومنها لو كان له عبد مقيد فقال لمن حلف يعتقه ان في قيده عشرة ارطال
وحلف يعتقه لا يحله هو ولا غيره فشهد عند القاضي عدلان ان في قيده
خمسة ارطال فحكم بعتقه ثم حل القيد فوجد عشرة ارطال قال ابن الصباغ لا
شيء على الشاهدين لان العتق حصل بحل القيد دون الشهادة لتحقق كذبهما
حكاه الرافعي في اواخر العتق تنبيه يقع في الفتاوي كثيرا ان رجلا
حلف بالطلاق لا يؤدي الحق الذي عليه فيفتي في خلاصه بان يرفع الى
الحاكم فيحكم عليه بالاداء فانه يحنث تنزيلا لحكم منزلة الاكراه وعندي
في هذا وقفة اما اولا فلان الشيخين لم ينزلا الحكم منزلة الاكراه
في كل صورة ولا قررا في ذلك قاعدة عامة بل ذكراه في بعض الصور وذكرا
خلافه في بعضها كما تراه فليس الحاق هذه الصورة بالصورة التي حكما
فيها بعدم الحنث باولى من الحاقها بالتي حكما فيها بالحنث واما ثانيا فلان
الاكراه بحق لا اثر له في عدم النفوذ بدليل صحة بيع من اكرهه الحاكم على بيع
ماله لوفاء دينه وطلاق المولى اذا اكرهه الحاكم كان الاكراه فيهما بحق فالذي
ينشرح له الصدر فيما نحن فيه القول بالحنث ولا اثر للحكم في منعه هذا
اذا كان معترفا بالحق فان كان منكرا له وثبت بالبينة قوي في هذه
الحالة عدم الحنث لانه يزعم انه مظلوم في هذا الحكم فلم يكن الاكراه بحق في
دعواه والطلاق لا يقع بالشك وقولي في هذه الحالة لعدم الحنث اي ظاهرا
فلو كانت البينة صادقة في الواقع وهو عالم بان عليه ما شهدت به وقع
باطنا والله اعلم ثم رايت الزركشي قال في قواعده ذكر الرافعي في كتاب
الطلاق انه قال ان اخذت حقك مني فانت طالق فاكرهه السلطان حتى
اعطى بنفسه نعلى القولين في فعل المكره وقضيته ترجيح عدم الحنث و
المتجه خلافه لانه اكراه بحق هذا عبارته القول في النائم والمجنون
والمغمى عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة
النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرا وعن الصبي حتى يكبر هذا حديث صحيح

اذا





اخرجه ابو داود وبهذا اللفظ من حديث عائشة واخرجه من حديث
علي وعمر عن المجنون حتى يبرا وعن النائم حتى يعقل واخرجا ايضا عنها
بلفظ وعن المجنون حتى يفيق وبلفظ عن الصبي حتى يحتلم وبلفظ حتى يبلغ
وذكر ابو داود ان ابن جريج رواه عن القاسم بن يزيد عن علي عن النبي
صلى الله عليه وسلم فزاد فيه والخرف واخرجه الطبراني من حديث ابن
عباس وشداد ابن اوس وثوبان والبزار من حديث ابي هريرة
قلت قد اقام السبكي في شرح هذا الحديث كتابا سماه ابراز الحكم
في حديث رفع القلم ذكر فيه ما يناهز وثلاثين فائدة تتعلق به وسانقل
منه هنا وفي مبحث الصبي ما تراه ان شاء الله تعالى واول ما نبه عليه ان
الذي وقع في صحيح رواية الحديث في سنن ابي داود وابن ماجة و
النسائي والدارقطني عن ثلاثة بإثبات الهاء وقع في بعض كتب الفقه ثلاث
بغير هاء قال ولم اجد له اصلا قال الشيخ ابو اسحق العقل صفة
يتميز بها بين الحسن والقبيح قال بعضهم ويزيله الجنون والاغماء والنوم و
في الغزالي في الجنون يزيله والاغماء يغمره والنوم يستره قال السبكي واما اليم
فذكر الغمي عليه في الحديث لا انه في معنى النائم وذكر الخرف في بعض الروايات
وان كان في معنى المجنون لانه عبارته عن اختلاط العقل بالكبر ولا يسمى جنونا
لان الجنون يعرض من امراض سوداوية ويقبل العلاج والخرف بخلاف
ذلك ولهذا لم يقل في الحديث حتى يعقل لان الغالب انه لا يبرا منه الى الموت
قال وظهر ان الخرف رتبة بين الاغماء والجنون وهي الى الاغماء اقرب انتهى
والله تعالى اعلم قد يشتركون في احكام وقد ينفرد النائم عن المجنون والمغمى
عليه فان يلحق النائم وتارة يلحق المجنون وبيان ذلك بفروع الاول
المحدث يشترك فيه الثلاثة الثاني استحباب الغسل عند الافاقة للمجنون و
مثله المغمى عليه الثالث قضاء الصلاة اذا استغرق ذلك الوقت يجب على النائم
والمغمى عليه كالمجنون الرابع قضاء الصوم اذا استغرق في النهار
يجب على المغمى عليه خلافا في المجنون والفرق بينه وبين الصلاة كثرة تكررها
وشقته وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء دون الصلاة واما النائم
اذا استغرق فالنهار وكان نوى من الليل فانه يصح صومه على المذهب والفرق بينه وبين

او تكررت